مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

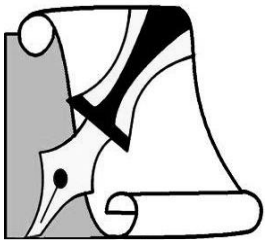

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

اسرائيل على خارطة معركة الطاقة العالمية

1 – مدخل:

كان عام 2009 هو البداية الحقيقية لدخول دول حوض شرق البحر المتوسط عصر الغاز الطبيعي، وذلك مع تسجيل أولى الاكتشافات الكبرى لحقول الغاز الطبيعي في المنطقة، حيث اكتشفت إسرائيل حقل "تمار"، والذي قُدرت سعته بحوالي 280 مليار متر مكعب، ثم توالت الاكتشافات الضخمة لأغلب دول شرق المتوسط. ففي عام ٢٠١٠، أجرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية تقديرات لما يحتويه حوض شرق البحر المتوسط من ثروات طبيعية، وخرجت بنتيجة مفادها أن الساحل الشرقي الذي يشكل القسم الأكبر من حوض شرق البحر المتوسط، يحتوي على كميات هائلة من احتياطي النفط والغاز غير المكتشفة، تقدر بقرابة ١٢٢ تريليون متر مكعب من الغاز، و١,٧ مليار برميل من النفط. وتضم هذه المنطقة سواحل دول تركيا وسوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل وقبرص ومصر. وباكتشاف حقل "تمار"، تكون إسرائيل قد دخلت عصراً جديداً، بعدما شهدت ثورة حقيقية في مجال سياسات الطاقة، وامتلكت قوة اقتصادية ودبلوماسية جديدة هائلة. وقد تطورت ثورة الغاز الطبيعي في إسرائيل على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: كانت بين عامي 1999 و2000، وذلك مع اكتشاف الغاز الطبيعي بكميات تجارية في مناطق امتياز "نوعا" و"ميري–بي" قبالة ساحل عسقلان (ضمن حقل "يام ثيتيس"). وبدأ استخراج الغاز الطبيعي بانتظام في العام 2004، لكن مع بداية العقد الحالي أخذت هذه الآبار في النضوب.

المرحلة الثانية: بدأت عام 2009 مع اكتشاف حقل "تمار" قبالة ساحل حيفا. وبدأ تدفق إمدادات الغاز من حقل "تمار" في مارس/آذار 2013. ومنح هذا الحقل استمرارية توريد الغاز الإسرائيلي للاقتصاد، حتى أصبح مورداً رئيسياً لتلبية الحاجات الرئيسة للاقتصاد المحلي.

المرحلة الثالثة: بدأت عام 2010 مع اكتشاف حقول " ليفياثان" و" تانين" و"كاريش" وغيرها. وهكذا، تحولت إسرائيل إلى مصدر محتمل للغاز الطبيعي.

تمتلك إسرائيل خمسة حقول غاز، أكبرها على الإطلاق حقل "ليفياثان" والذي تُقدر كمية الغاز الممكن استخراجها منه بحوالي 620 مليار متر مكعب. وفيما يلي جدول بأبرز اكتشافات الغاز في إسرائيل:

اسم الحقل	سنة الاكتشاف	تقدير الكميات الممكن استخراجها (مليار متر مكعب)
تمار	٢٠٠٩	٢٨٠
ليفياثان	٢٠١٠	٦٢٠
تانين	٢٠١٢	34
كاريش	٢٠١٣	51
رويي	٢٠١٤	90

على ضوء ما تقدم بدأت إسرائيل باستخدام الغاز جيوسياسياً. وقد ابتسم لها الحظ، واكتشفت من الغاز أكثر من حاجتها، وغيّر حالها الاقتصادية من العجز إلى الوفر، وقررت وضع أربعين في المائة من غازها للتصدير الخارجي، وأدخلته ضمن نشاطها السياسي الخارجي. وفي السياق نقلت صحيفة " ذا ماركر " الاقتصادية الإسرائيلية عن مصادر أن الحاجة إلى إيجاد بديل للغاز الروسي في الوقت الراهن تشكل فرصة لإسرائيل التي يمكن أن تضع نفسها كمورد للغاز إلى أوروبا عبر مصر أو تركيا. وقال مصدر كبير في صناعة الغاز إن "الغاز الطبيعي سيصبح منتجًا مطلوبًا للغاية في العقد المقبل – ونحن بحاجة إلى وضع إسرائيل كمورد محتمل للغاز إلى أوروبا. وأشار إلى أن الأزمة في أوكرانيا تثبت أن لدى إسرائيل فرصة لزيادة الصادرات إلى أوروبا ، حيث أسعار الغاز مرتفعة حاليًا مقارنة بالأسعار التي تبيعها إسرائيل.

ضمن هذا الموضوع كتب وزير الطاقة الإسرائيلي السابق يوفال شطاينيتس في حسابه على تويتر : "إنني أدعو الحكومة إلى إعطاء أولوية قصوى للترويج السريع لبناء خط أنابيب غاز البحر المتوسط بين إسرائيل وأوروبا"." وأضاف أن هناك أهمية كبيرة في تعزيز قدرة إسرائيل على تصدير الغاز مباشرة إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب التي ستعبر البحر المتوسط ، من دون تقويض أهمية تصدير الغاز إلى أوروبا من خلال منشآت التسييل التي بدأت بالفعل في مصر، وإمكانية مد خط غاز آخر من إسرائيل عبر تركيا." ووفقا

للصحيفة الإسرائيلية، فإن كمية الغاز في منطقة البحر المتوسط محدودة ، ويمكن أن تزود أوروبا بجزء صغير جدًا من استهلاكها من الغاز ، ولكن قد تساعد في تحسين موقف إسرائيل الاستراتيجي.

قبل اشهر التقت وزيرة الطاقة الإسرائيلية كارين الحرار السفير الأمريكي في إسرائيل. ومع المبعوث الأمريكي للمفاوضات بشأن رسم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان. ونفى مكتب الحرار أن الاجتماع ناقش طلب إسرائيل زيادة إمدادها بالغاز لمصر بهدف تصديره إلى أوروبا. وقد اثبتت الأزمة في أوكرانيا مدى أهمية تنويع مصادر الغاز الأوروبي، وتؤكد على إلحاحية إيجاد بدائل عن الغاز الروسي، وليس فقط من أجل التخفيف من قدرة تأثير موسكو على أوروبا وحلف الناتو .

في نهاية عام 2021، حوالى 40% من الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي، جاء من روسيا. وفي الاونة الاخيرة أعلن الرئيس (الأميركي) جو بايدن عن منع استيراد النفط والغاز الروسيين إلى الولايات المتحدة. ثم كاستجابة، أعلن الاتحاد الأوروبي انه سيقلل بثُلثين استيراد الغاز الروسي لغاية نهاية عام 2022 . وفي حين أن واشنطن بحثت عن مصادر بديلة لمنتجات الطاقة إلى أوروبا، رفضت السعودية والإمارات المساعدة في هذه المرحلة، كردٍ على سياسة إدارة بايدن في حرب اليمن، والصحيح إلى الآن، هو انه يوجد مزوّدون إضافيون لأوروبا، ويضمّون النروج (22%)، الجزائر (18%)، أذربيجان (9%)، لكن لا يمكنهم ان يشكّلوا بديلًا عن الغاز الروسي .

توجد هنا أيضاً زاوية إسرائيلية. روسيا مُدرجة في المرتبة الأولى في العالم في كمية الغاز الطبيعي، وقادرة على إنتاج 35 تريليون متراً مكعباً. فوراً بعدها تأتي إيران وقطر. في كل الشرق الأوسط، بما فيه "إسرائيل"، هناك حقول غاز هائلة يمكن أن تصل بحسب التخمينات إلى 10.8 تريليون متر مكعب من الغاز، أو حوالى 5% من مخزون الغاز العالمي. هذه الكمية قُدّرت بأنها توازي استهلاك الاتحاد الأوروبي للغاز لـ 76 سنة . لكن الحكومة (الإسرائيلية) الجديدة غيّرت سياسة الطاقة الإسرائيلية. ويبدو أن وزيرة الطاقة، كارين الهرار، تتبنى المقاربة الجديدة – التي تلقى رواجًا خلف البحار – من الاعتماد على تقنيات طاقة متجددة، ولذلك أوقفت منح تراخيص تنقيب عن الغاز الطبيعي لمدة سنة . وبرغم رفض استكمال أنبوب الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا من قبل إدارة بايدن، لأسبابٍ غير واضحة كلياً، فان الغاز الإسرائيلي لا يزال يخدم شركاءها في الشرق الأوسط، خاصة مصر والأردن. وفي العقد الأخير تسعى إيران إلى تصدير غازها إلى العراق، وحتى الأردن،

وبذلك توسيع تأثيرها إلى الشرق من "إسرائيل ." ومع التحسّن المتوقع في العلاقات الإسرائيلية – التركية، قد تشكّل انقرة في المستقبل مركز تصدير الغاز الإسرائيلي. وعليه، بعد الحرب في أوكرانيا، هناك أسباب كثيرة تجعل اسرائيل تفكر بضرورة استئناف أشغال أنبوب شرق المتوسط بموازاة مواصلة التنقيب عن الغاز بأسرع ما يمكن. أضافة إلى ذلك، فان زيادة تزويد الغاز للغرب سيساعد أيضاً في خفض سعره، وبذلك تقويض قدرة روسيا على تمويل آلتها الحربية في المستقبل . وبالتالي يصبح
الاقتصاد الإسرائيلي ذخراً لدول أوروبا، المحتاجة لتزويد الطاقة من أجل وقف تعلّقها بروسيا. من ناحية اخرى يرى الاسرائيليون انه من المهم الحفاظ على العلاقات مع موسكو، لكن توجد هنا فرصة لتنويع علاقات اسرائيل الدولية وإثبات قيمتها كشريكة دبلوماسية في عددٍ كبيرٍ من الساحات . ومن المتوقع أن تحثّ الحرب في أوروبا هذه المتغيرات وقيادة "إسرائيل" إلى حلفاء جدد. من الآن توجد شبكة تحالفات جديدة بمشاركة الهند، الإمارات والولايات المتحدة، وهذا بالتعاون مع "إسرائيل ولا يمكن استبعاد ان تنضم تركيا مع مجموعة دول أوروبية إلى هذه المنظمة، وموضوع تزويد الطاقة يمكن ان يوفّر لها قاسمًا مشتركاً. وهذا يعني ان الغاز الإسرائيلي يمكن ان يشكّل عاملًا أمنياً مهماً بالنسبة للاسرائيليين ولا يجب إهماله أو الاستخفاف به .

2 – إرهاصات الدور الاسرائيلي:

بينما تسعى أوروبا إلى وقف اعتمادها على الوقود الأحفوري الروسي على خلفية غزو موسكو لأوكرانيا، تأمل إسرائيل بان يكون لها دور بارز في المساعدة لسد الفجوة عبر تزويد الدول الأوروبية بالغاز من احتياطاتها البحرية. ولا تزال دول الاتحاد الأوروبي منقسمة بشأن الجدول الزمني للقيام بنقلة نوعية في هذا المجال، لكن رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين قالت إن "الاتحاد الأوروبي يأمل في التخلص التدريجي من اعتماده على الغاز والنفط والفحم الروسي بحلول العام 2027." وفي السياق يقول مسؤولون وخبراء إن "اسرائيل قد تشهد في السنوات المقبلة بناء خط أنابيب واحد أو أكثر ربما عبر اليونان أو تركيا، أو ضخ الغاز إلى مصر لتسييله وشحنه." وفي هذا المجال صرح وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد بعد زيارة إلى أثينا مؤخرا بان "الحرب في أوكرانيا ستغير بنية سوق الطاقة في أوروبا والشرق الأوسط". واضاف "نحن ندرس

ايضا تعاونا اقتصاديا اضافيا مع التركيز على سوق الطاقة." وتحدثت وزيرة الطاقة الإسرائيلية كارين الحرار عن إمكانية البيع لأوروبا. وقالت للصحافيين "لدينا القدرة وسنحاول القيام بكل ما في وسعنا."

لقد عملت اسرائيل لسنوات على إنشاء طرق لتصدير الغاز والنتائج كانت متباينة حتى الآن بينما تركز أوروبا بشكل متزايد على تعزيز مصادر الطاقة المتجددة لمكافحة تغير المناخ.

3 – تحالفات اقليمية:

مع تنافس اليونان وخصمها الإقليمي تركيا على السيطرة على قناة الغاز، سيتعين على إسرائيل أن تخطو بحذر وسط التحالفات الإقليمية التي ترغب في دعمها وتقويتها. وحولت اكتشافات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط باحتياطات مؤكدة تبلغ نحو ألف مليار متر مكعب، إسرائيل في العقد الماضي من مستورد للغاز الطبيعي إلى مصدر إقليمي. وهي تبيع حاليا كميات صغيرة من حقليها البحريين الرئيسين ليفياثان وتمار إلى مصر والأردن. ويقول وزير الطاقة الإسرائيلي السابق يوفال شتاينتس النائب عن حزب الليكود المعارض إن "الاستهلاك المحلي لإسرائيل على مدى العقود الثلاثة المقبلة سيترك حوالي 600 مليار متر مكعب للتصدير." وقالت أوريت غانور مديرة التجارة الدولية للغاز الطبيعي في وزارة التجارة الخارجية انه "تم فحص خط الأنابيب إلى تركيا في عام 2016 مع تركيا والشركات التجارية ولم يؤت المشروع ثماره وذلك بشكل رئيس لأسباب اقتصادية".

وأعربت تركيا التي تحسنت علاقاتها مع إسرائيل مؤخرًا بعد أكثرمن عقد من القطيعة ،عن اهتمام جديد بخط أنابيب. وشهدت سنوات النفور الدبلوماسي الاسرائيلي من تركيا قيام إسرائيل بتحالف مع اليونان وقبرص. ووقعت الدول الثلاث اتفاقا في عام 2020 بهدف بناء خط أنابيب شرق المتوسط من إسرائيل عبر قبرص واليونان إلى إيطاليا وهو مشروع شكك بعض الخبراء في جدواه. وعارضت تركيا المشروع الذي قال عنه دبلوماسي أميركي كبير إنه سيكون مكلفًا للغاية وسيستغرق تشييده وقتا طويلا. وقالت غانور إن : "خط أنابيب شرق البحر المتوسط لا يزال خيارا ، وشركة بوديسون التي تتقدم به في المراحل النهائية من المسوحات الجيوفيزيائية والجيوتقنية لمسار الأنبوب في مياهنا ومياه اليونان وقبرص." وقال شتاينتس إن "هناك أيضًا

اتفاقًا مع القاهرة بشأن خط أنابيب في قاع البحر يمتد من ليفياثان إلى مصانع التسييل في مصر مما سيسمح بمزيد من الصادرات إلى أوروبا.

4– هل توجد ثمة حلقة مفرغة؟

يتم تشغيل حقل ليفياثان الإسرائيلي الذي سيكون مصدر الصادرات الأوروبية من قبل كونسورسيوم إسرائيلي أميركي يضم شركة "نيو ميد إنرجي" ومجموعة شيفرون الأميركية الكبرى. وأعلن الرئيس التنفيذي لشركة "نيو ميد إنرجي" يوسي أبو مؤخرا عن طموحه في "جعل الغاز الإسرائيلي يصل إلى أوروبا وآسيا." ويقول الخبراء ايضاً إن حقول الغاز الإسرائيلية الحالية تمثل ثلث الاحتياطات المحتملة ، لكن ستكون هناك حاجة إلى وسيلة لبيع الاكتشافات المستقبلية لتشجيع المزيد من الاستكشاف من قبل الشركات الخاصة. وتوفر إسرائيل تراخيص استغلال ودعما تنظيميا لكنها لا تقوم بالتنقيب عن الغاز أو بناء خطوط الأنابيب. وفي هذا الصعيد تحدث إيلي ريتيغ أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان في تل أبيب عن وجود "حلقة مفرغة". وقال "يجب العثور على عملاء يوافقون على دفع ثمن خط الأنابيب وهذا مكلف جدا." وأضاف أن هؤلاء العملاء "لن يفعلوا ذلك حتى تثبت لهم أنه تم العثور على ما يكفي من الغاز لتبرير ذلك (...) ولن تجد ما يكفي من الغاز لتبرير ذلك الا عندما تُظهر أن هناك شخصا ستبيع الغاز له". وقالت غانور المسؤولة بوزارة الطاقة إن جهود أوروبا لتنويع واردات الغاز بدأت قبل الحرب الأوكرانية عندما "عانت من طقس قاس وارتفعت أسعار الغاز بشكل كبير." وفي السياق قال شتاينتس إن خط الأنابيب إلى تركيا سيكلف 1,5 مليار دولار وسيستغرق بناؤه من عامين إلى ثلاثة أعوام بينما سيكلف مشروع شرق المتوسط حوالى ستة مليارات دولار وسيستغرق إكماله حوالي أربع سنوات. واوضح إن إسرائيل "يمكن أن تكون بالتأكيد عاملا جادا في تأمين مزيد من الاستقلال والتنوع في مصادر الطاقة لأوروبا." واشار الى أن إسرائيل يمكن أن تصدر حتى عبر اليونان وتركيا ومصر في الوقت نفسه "لأنه لدينا ما يكفي من الغاز للتصدير عبر القنوات الثلاث." وشدد إيلي ريتيغ على حاجة إسرائيل إلى "توازن" بين تركيا واليونان و"التحدث باستمرار مع الجانبين وطمأنتهما بأن أحدهما لا يأتي على حساب الآخر".

5- الانتقال الى ملعب الكبار:

بعد خمس حزم مِن العقوبات ضد روسيا، تعمل الدول الغربية على تسريع وتيرة الاستغناء عن موسكو كمصدر رئيس للطاقة، بينما تسعى إسرائيل إلى أن تكون الحصان الرابح وتحصل على نسبة من تزويد دول القارة العجوز بالغاز من احتياطاتها البحرية. وقبل مدة، قال جوناثان ميللر، المبعوث الخاص للطاقة في وزارة الخارجية الإسرائيلية، إن "إسرائيل مستعدة لبذل أقصى ما في وسعها لدعم تحديات الطاقة الأوروبية، والاتحاد الأوروبي والزعماء الوطنيون على اتصالٍ بإسرائيل بشأن احتمال إمداد المنطقة بالغاز."

تستهلك دول الاتحاد الأوروبي نحو 30 في المائة مِن وارداتها من النفط ومشتقاته من روسيا، والتي تصل إلى نحو 6.5 مليون برميل في اليوم من النفط الخام ووقود الديزل، كما تعتبر موسكو أكبر مُصدّري الغاز الطبيعي إلى أوروبا، حيث يتم شحن نحو 40 في المائة من إمدادات القارة عبر خطوط الأنابيب. ولا تزال دول الاتحاد الأوروبي منقسمة بشأن الجدول الزمني.

آميد شكري، كبير مستشاري السياسة الخارجية وأمن الطاقة في مركز "تحليلات دول الخليج" (مقره واشنطن)، قال إن "الغزو الروسي لأوكرانيا غيّر ديناميكيات سوق الطاقة العالمي، كما فعل في ميزان القوى." وأضاف: "أظهرت أزمة الطاقة أن الشرق الأوسط لا يزال يؤدي دورًا حيويًّا في سوق الطاقة العالمية وسيواصل أداء دور مهم في العقد المقبل." وتابع: "يمكن لموارد الغاز الطبيعي في إسرائيل بما يتماشى مع سياسة تنويع مصادر الطاقة أن تسهِم في أمن الطاقة لتركيا وأوروبا، لكن أولًا، يجب توفير التمويل لاستخراج الغاز الطبيعي وبناء خط الأنابيب." وأكّد على "ضرورة المشاركة الجدية لكلٍّ من اليونان وقبرص في هذا المشروع، ومن شأن خط أنابيب غاز طبيعي إسرائيلي محتمل إلى تركيا، مع تغيير علاقات الطاقة في المنطقة، أن يحل بعض الخلافات بين قبرص واليونان وتركيا، وكذلك إسرائيل." وأشار إلى أن إسرائيل تمتلك حقلين ضخمين وهما ليفياثان وتمار، وهناك 623 مليار متر مكعب من الغاز في حقل ليفياثان، ويوجد 314 مليار متر مكعب في حقل غاز تمار. لذلك، عند إضافة الاثنين معًا، يكون نحو 1 تريليون متر مكعب. لكنّه أشار إلى أنه "على الرغم من الجهود التي تبذلها أوروبا لإيجاد بدائل للغاز الطبيعي الروسي، على المدى القصير، فإنه لا يوجد بديل فوري للغاز الروسي، وفي الوقت الحاضر، يمكن للجزائر وليبيا زيادة قدراتهما على تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا من خلال خطوط الأنابيب الحالية، لكن يتعيّن توفير البنية التحتية اللازمة لزيادة

الصادرات." وفي مقابلة مع وكالة "بلومبرج"، قال ميللر إن "إسرائيل مستعدة لدعم تحديات الطاقة الأوروبية، لكن يبقى السؤال الكبير هو كيفية وصول هذا الغاز إلى أوروبا، وهو الأمر الذي لا يزال يمثل أحد التحديات." وأضاف أن "إسرائيل غير قادرة على إضافة سعة كبيرة للغاز الطبيعي المسال على ساحلها المكتظ بالسكان. وانا تحدثت مع شركائنا المصريين بشأن إمكانية زيادة كمية الغاز الوارد من مصر لبيع الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا." وأشار إلى أن "الاتحاد الأوروبي والزعماء الوطنيين على اتصال بإسرائيل بشأن احتمال إمداد المنطقة بالغاز"، لافتًا إلى أن "الخطط ستكون للمدى الطويل، أما على المدى القصير، فهذه ليست أرقامًا كبيرة لأنه يتعين علينا الاعتماد على البنية التحتية الحالية." وتابع: "أعتقد بأن الوقت الحالي هو وقت مهم لأوروبا وإسرائيل ومصر والشركاء للبحث عن حلول متوسطة وطويلة الأجل حول كيفية إيصال الغاز إلى السوق الأوروبية."

6 – غاز وتطبيع ونفوذ سياسي:

طوال العقد الفائت، عصفت بالمنطقة العربية مجموعة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي خلَّفت وراءها الكثير من التحديات المؤثرة على مستقبل الأفراد والدول على السواء. ومن بين تلك التحديات، برز إلى السطح ملفان رئيسان شكَّلا تحديا إستراتيجيا على طاولة العديد من الدول العربية وهما الكهرباء والطاقة، وهما قضيتان يبدو أنهما ستؤديان دورا أساسيا في إعادة تشكيل خريطة التحالفات والعداوات في المنطقة خلال الفترة القادمة. وتُعَدُّ العراق ولبنان وسوريا واليمن في مقدمة الدول التي اشتبكت مع هذين الملفين الحرجيْن، ما جعلها مركزا للصراع بين القوى الإقليمية الرئيسة التي تود الحصول على حصة من هذه الكعكة، التي تمتزج فيها العوائد الاقتصادية بطموحات السيطرة والنفوذ السياسيين. وفي خضم هذا الصراع، يحضر الاحتلال الإسرائيلي بوصفه لاعبا رئيسا؛ ما يطرح تساؤلات عدّة حول طبيعة اتفاقيات الطاقة التي تُرسم ملامحها، وعن الأبعاد الجيوسياسية لهذه الاتفاقات والدور الذي تؤديه على صعيد دمج دولة الاحتلال في البنية الاقتصادية للمنطقة. وخلال الأشهر الأخيرة، شهدت المنطقة مجموعة من اللقاءات المتبادلة التي شملت مصر والأردن ولبنان والعراق لبحث المشاريع المشتركة لإمداد هذه الدول بالكهرباء والغاز. كانت حصيلتها توقيع اتفاقيات للطاقة بين الأردن وسوريا ولبنان من جهة ، وبين الأردن والعراق من جهة أخرى ،

بالإضافة إلى اتفاق الغاز المصري الإسرائيلي، الذي ينص على بناء خط أنابيب جديد تحت سطح البحر بسعة 10 مليارات متر مكعب في السنة يربط حقل الغاز الإسرائيلي "ليفياثان" بمحطات الغاز الطبيعي المُسال المصرية. كما أكَّدت وزارة الطاقة الإسرائيلية في أواخر أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي أن إسرائيل ومصر تناقشان إنشاء خط أنابيب بري لزيادة صادرات الغاز الإسرائيلي إلى مصر. وتُشير التقارير المستقلة إلى أن السعة المتوخاة للمشروع تتراوح بين 3–5 مليارات متر مكعب في السنة، مع بدء التشغيل المُقرَّر بحلول عام 2024 . وبالتزامن مع ذلك تقريبا، وقَّع الأردن وإسرائيل "إعلان نوايا" –برعاية إماراتية– للدخول في عملية تفاوضية حول مشروع مشترك لتبادل الكهرباء والمياه . كما وقَّعت الإمارات عقدا لشراء حصة في حقل تمار للغاز الطبيعي الواقع تحت سيطرة كيان الاحتلال الإسرائيلي في شرق البحر المتوسط بمبلغ يصل إلى 1.1 مليار دولار، وهي أول صفقة تجارية كبيرة بين الإمارات وإسرائيل منذ تطبيع العلاقات بينهما . وبورغم الصبغة الاقتصادية الواضحة لهذه الاتفاقات، فإنها لا تخلو من أبعاد جيوسياسية واضحة. ولنأخذ العراق على سبيل المثال، حيث وقَّعت بغداد وعمّان عام 2020 اتفاقا لربط شبكة الكهرباء بين البلدين، وبالتزامن، وقَّع العراق اتفاقية مشابهة للربط الكهربائي تستهدف في مرحلتها الأولى الحصول على 500 ميغاواط لتأمين احتياجات جنوب مدينة البصرة، مع خطط لتمديدها مستقبلا لتشمل مناطق وسط وشمال العراق . وفي النهاية، من المرجَّح أن تلك الاتفاقات سوف تُعزِّز من نفوذ الأردن ودول الخليج على الساحة العراقية في مواجهة النفوذ الإيراني، وهو ما ينسجم مع الخطة الأميركية لتوفير حلفاء جدد للعراق لإبعاده عن مدار طهران من ناحية، ولإحكام الخناق على الأخيرة من ناحية أخرى، حيث يُعَدُّ العراق متنفسا مهما لإيران للتقليل من تأثيرات العقوبات الأميركية عليها. أما الملف الأبرز الذي يظهر فيه التنافس الإقليمي في مجال الطاقة فهو الملف اللبناني الذي ستؤدي فيه سوريا دورا مهما. فمع تفاقم أزمة الكهرباء في لبنان الذي تعصف به أزمات سياسية متلاحقة، يشتعل سباق بين فريقين يوظِّف كلٌّ منهما أدواته لجذب بيروت إلى ناحيته. فمن ناحية، يسعى حزب الله المدعوم إيرانيا للخروج من الأزمة من دون الحاجة إلى دفع أثمان سياسية باهظة من شعبيته ونفوذه السياسي، وفي الجهة المقابلة، تسعى الولايات المتحدة بالتعاون مع دول عربية للحد من التأثير الإيراني في لبنان عبر دعم خطة إنقاذ لقطاعَيْ الطاقة والكهرباء. وتستند خطة أميركا وحلفائها في هذا الملف إلى خطوتين رئيستين؛ الأولى هي نقل فائض الكهرباء الذي يولِّده الأردن إلى لبنان عبر أبراج عمودية تمر

عبر سوريا. ويُنتِج الأردن نحو 4500 ميغاواط من الكهرباء، في حين يبلغ احتياجه نحو 3300 ميغاواط بفائض يتجاوز 1000 ميغاواط يسعى الأردن لتصديرها للاستفادة من عائداتها في تحسين وضعه الاقتصادي الصعب. ناهيك عن أن الأردن يهدف خلال هذا العام إلى زيادة إنتاجه من الكهرباء بمقدار 450 ميغاواط إضافية، ترتفع فيما بعد إلى 750 ميغاواط . وقد أبدت عمّان استعدادها بالفعل لتزويد لبنان بما يعادل 400 ميغاواط من الكهرباء يوميا، لكن هذه الكمية من غير المرجَّح أن تكفي لتلبية احتياجات بيروت التي تعاني حاليا نقصا تقديريا في الطاقة يبلغ 1500 ميغاواط، لذلك من المستبعَد أن تحل هذه الخطة الأزمة بالكامل، ولكنها ستغطي بالكاد 30% من الفجوة الحالية .

هنا يأتي دور الخيار الثاني، وهو إرسال الغاز الطبيعي إلى لبنان عبر خط أنابيب الغاز العربي، وهي شبكة إقليمية تمتد من شبه جزيرة سيناء المصرية، عبر الأردن، وأجزاء من سوريا إلى شمال لبنان، لاستخدامه في محطات توليد الكهرباء. لكن هذا الخيار يصطدم بشكل رئيس بتداعيات الأزمة السورية وما ترتَّب عليها من فرض عقوبات على دمشق تعوق قدرة دول الجوار السوري على التعامل مع القطاعات الحكومية، وفي مقدمتها شركات الغاز والكهرباء السورية المُدرَجة في قائمة العقوبات الأميركية وفقا لقانون قيصر. أما التحدي الآخر لهذا المسار فيتمثَّل في اتفاقيات الغاز التي تجمع كلًّا من مصر والأردن مع إسرائيل. حيث يعارض كبان الاحتلال أي اتفاقيات تصب في مصلحة أعدائها في المنطقة (تعتبر لبنان أحدهم بسبب نفوذ حزب الله) بدون أن يكون لذلك أثمان تتعلق بأمنها وصراعها مع إيران، وهي وجهة النظر التي تؤيدها أوساط في إدارة بايدن، التي قد تغض الطرف عن أي مسعى عربي لإمداد لبنان بالغاز عبر سوريا، من دون ضمانة أن يكون ذلك ضمن مشروع أكبر يهدف بالدرجة الرئيسة إلى تحويل التوجُّهات الإقليمية لكلٍّ من سوريا ولبنان، وتقليل النفوذ الإيراني فيهما. وبالنظر إلى هذه الصعوبات، بالإضافة إلى الأعباء المالية واللوجستية لنقل الطاقة (التي تفوق قدرة لبنان المالية وقدرات البنية التحتية السورية أيضا)، يبقى خيار اعتماد لبنان على نقل الوقود عبر ناقلات بحرية وبرية هو المتاح حاليا، لكن المشكلة أن هذا الخيار يفيد إيران وسوريا وحزب الله في المقام الأول، حيث تسهم ناقلات الوقود الإيرانية في تعزيز مكانة الحزب بوصفه الطرف الأقدر على التعامل مع الأزمات ولو جزئيا، في ظل عجز الأطراف الإقليمية عن توفير بدائل مُجدية. وعلى الرغم من تعثُّر المشروعات البديلة لتزويد لبنان بالطاقة حتى الآن، تبقى الحقيقة الثابتة بشأنها أن الاحتلال الإسرائيلي سيكون

شريكا مهما في هذه الاتفاقات بشكل من الأشكال، ليس عبر المباركة السياسية فحسب، لكن أيضا عبر المشاركة الفعلية حتى لو كانت غير مباشرة. ففي ظل الوفرة الكبيرة في الغاز لدى كيان الاحتلال، واستمرار تدفُّق هذا الغاز إلى الدول العربية بموجب الاتفاقات التي تربط إسرائيل مع الأردن ومصر، فإن ذلك يعني في النهاية أن إمدادات الطاقة التي ستوفّرها الدولتان ستعتمد على تفاهماتهما السابقة مع إسرائيل في المقام الأول. وبرغم معارضة إسرائيل –حتى الآن– لمشروعات تزويد الطاقة البديلة في لبنان وسوريا، فإن نجاح هذه المشروعات من المُرجَّح أن يصب في مصلحتها في النهاية، عبر منحها فرصة اختراق قطاعات حيوية في دول مناوئة لها في المنطقة، ما يمنحها نفوذا على تلك الدول يمكن توظيفه لانتزاع تنازلات سياسية. وتُشير هذه الحقيقة إلى أن الإستراتيجية الأميركية بتمكين إسرائيل في المنطقة وربط مصالح دول المنطقة بها ما زالت تعمل بحيوية، وهي الفكرة الجوهرية في صفقة ترامب سيئة السمعة المعروفة باسم "صفقة القرن." والأكثر من ذلك أنه في حال تداخلت هذه الاتفاقات مع تلك المشاريع الأخرى المطروحة لنقل الوقود والغاز الخليجي إلى أوروبا، فسيحوز كيان الاحتلال مكانة إستراتيجية في أحد أهم القطاعات الحيوية التي تؤثر على اقتصادات دول المنطقة واستقرارها الاجتماعي والسياسي، وستُرسِّخ نفسها بعمق في البنية الاقتصادية ومنظومة العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة. لكن على الجانب الآخر، يبدو أن الأمر لا يخلو من مخاطر، لعل أوضحها أن دخول إسرائيل على خط اتفاقيات الغاز والكهرباء في المنطقة يظل عاملا غير مُشجِّع للعديد من الأطراف والشركات العاملة في هذا المجال، نظرا لانخراط إسرائيل في عدة صراعات في المنطقة تمس استقرارها الأمني، وتعوق قدرتها على توفير بيئة استثمار مستقرة على المدى الطويل، وهو ما يُعَدُّ شرطا أساسيا لنجاح مثل هذه المشروعات. وقد قدَّمت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة العام الماضي برهانا واضحا على هذه الحقيقة، حيث سعت المقاومة الفلسطينية لاستهداف حقول ومشاريع الغاز الإسرائيلية، وعلى رأسها منصة تمار النفطية، ومنشآت تخزين النفط على الساحل، بالإضافة إلى موانئ ومرافق حيوية أخرى تخدم هذا القطاع على وجه الخصوص. واضطرت حينها شركة "شيفرون" الأميركية العملاقة إلى إغلاق المنصة الواقعة على بُعد 25 كيلومترا شمال غرب قطاع غزة، ناهيك باضطرار كيان الاحتلال إلى تأجيل الجولة الرسمية الرابعة للتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط .

تنخرط إسرائيل كذلك في نزاعات حول بعض حقول الغاز مع لبنان، حيث لم تُسفر حتى الآن جهود كبير مستشاري الولايات المتحدة لأمن الطاقة العالمي، عاموس هوكستين، في إحداث اختراق بين لبنان وإسرائيل لترسيم الحدود البحرية المشتركة، وهو ما يُضيف طبقة جديدة من الشكوك حول ديمومة ونجاعة الاعتماد على الطاقة الإسرائيلية، ويُحجِّم كثيرا من طموحات كيان الاحتلال لتحويل الغاز الطبيعي إلى أداة فعّالة لممارسة النفوذ الجيوسياسي.

من هنا يتضح على ضوء الازمة في أوكرانيا كم أصبح تنويع مصادر الغاز الأوروبي هاما ويؤكد الالحاح لايجاد بدائل للغاز الروسي، وان كان فقط لاجل تقليص قدرة نفوذ موسكو على أوروبا وحلف الناتو. المندوب السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون الخارجية وسياسة الأمن، جوزيف بوريل، نجح في أن يقود أوروبا الى موقف موحد منذ كانون الثاني الماضي، قبل غزو روسيا لأوكرانيا. استنادا إلى فكرته بان "علينا ان نقلص تعلقنا بالطاقة الروسية." ففي نهاية 2021، كان نحو 40 في المائة من الغاز الطبيعي الذي يستورده الاتحاد الأوروبي يأتي من روسيا. وقد عمل الروس بشكل منهجي كي يخلقوا هذا الوضع، بل وعرضوا على المستشار الالماني السابق جيرهارد شرودر منصبا في شركة الطاقة لديهم "غازفروم". وفي بداية آذار أعلن جو بايدن عن حظر استيراد نفط وغاز روسيين إلى الولايات المتحدة. وأعلن الاتحاد الاوروبي، ردا على ذلك، بانه سيقلص من استيراد الغاز الطبيعي الروسي بالثلثين حتى نهاية 2022. وبينما بحثت واشنطن عن مصادر بديلة لمنتجات الطاقة الى اوروبا، رفضت السعودية واتحاد الإمارات المساعدة في هذه المرحلة، كرد على سياسة إدارة بايدن في الحرب في اليمن ضد الحوثيين المدعومين من إيران. صحيح انه يوجد حتى الآن، موردون آخرون إلى أوروبا، من خلال الانبوب، يتضمنون النرويج (22 في المائة)، الجزائر (18 في المائة) واذربيجان (9 في المائة) ولكنهم لا يمكنهم أن يشكلوا بديلا للغاز الروسي. فروسيا تأتي أولى في العالم في كمية الغاز الطبيعي، وهي ذات قدرة لانتاج 35 تريليون متر مكعب. فورها تأتي ايران وقطر. في شرق البحر المتوسط بعامة، بما في ذلك إسرائيل، توجد مخزونات غاز هائلة يمكن أن تصل إلى 10.8 تريليون متر مكعب من الغاز أو نحو 5 في المائة من مخزونات الغاز في العالم. وقدرت هذه الكمية بقيمة 76 سنة استهلاك غاز تقريبا من قبل الاتحاد الأوروبي.

نصيب إسرائيل في مخزونات شرق البحر المتوسط يبلغ ألف مليار متر مكعب، يمكنها أن تصل في المستقبل إلى 3 آلاف مليار متر مكعب، وذلك إذا ما تمكنت إسرائيل من استغلال كل مياهها الاقتصادية.

7 – إشكالية الدور السعودي:

يتفق الخبراء على أن العقوبات على روسيا لن تؤتي ثمارها تماما ما لم تشمل قطاعي النفط والغاز. بيد أن هذا الأمر من شأنه أن يؤدي لارتفاع جنوني لأسعار الطاقة. فهل ستقدم دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط لا سيما السعودية يد العون؟

الواقع أنه مع دخول الغزو الروسي لأوكرانيا حيز التنفيذ العملي ازدادت الدعوات إلى فرض عقوبات جديدة تتناول قطاع الطاقة، إذ حثت 465 منظمة في 50 دولة على التوقف عن استيراد الغاز والنفط من روسيا. وفي بيان وقعت عليه منظمتا "السلام الأخضر" و"تمرد ضد الانقراض"، حذرت هاتان المنظمتان من أن "إدمان الوقود الأحفوري في العالم يمول الحرب التي يشنها (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين." وتأتي روسيا في المرتبة الثانية في إنتاج النفط الخام في العالم، أي بنسبة 14 بالمائة من إجمالي إنتاج النفط في العالم خلال العام الماضي، حسبما ذكر معهد أكسفورد لدراسات الطاقة. وأضاف المعهد في تقرير صدر في مارس/ آذار الماضي أن حوالي 60 بالمائة من صادرات روسيا من النفط الخام تذهب إلى القارة الأوروبية فيما تحصل آسيا على حصة تبلغ 35 في المائة منه فقط. وبهذه النسبة التي تقترب من الستين بالمائة، تزود روسيا القارة الأوروبية بنحو ثلث احتياجاتها من النفط فيما يقدر الخبراء أنه وفقا لأسعار الطاقة الحالية فإن أوروبا تدفع لروسيا حوالي 350 مليون يورو (382 مليون دولار) يوميا مقابل الصادرات النفطية. وعلى ضوء ذلك، حذرت المنظمات في بيانها من تداعيات الاعتماد على الطاقة من موسكو، مضيفة "إذا استمر العالم باستخدام النفط والغاز الروسيين، فإن هذا من شأنه أن يلغي تأثير أي من العقوبات والمقاطعات الدولية التي من المفترض أن تدفع روسيا إلى الانسحاب من أوكرانيا". ويأتي ذلك في وقت أعلن فيه الرئيس الأمريكي جو بايدن في خطاب في البيت الأبيض الثلاثاء (الثامن من مارس/ آذار 2022) "حظر جميع واردات النفط والغاز الروسية" بسبب غزو أوكرانيا. وأوضح الرئيس الأمريكي أن هذا يعني أنه لن يتم قبول النفط الروسي بعد الآن في الموانئ الأمريكية و"سيوجه الشعب الأمريكي ضربة قوية أخرى لآلة حرب (الرئيس الروسي

فلاديمير) بوتين." ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء عن بايدن قوله "الولايات المتحدة تستهدف الشريان الرئيسي للاقتصاد الروسي.. لن نشارك في دعم حرب بوتين". وذكر بايدن أن الحرب في أوكرانيا ستسبب ارتفاعاً إضافياً في أسعار البنزين، لكنه حذر صناعة النفط والغاز من زيادات مفرطة تفوق الحد في الأسعار.

أوروبا في الوقت الحالي ترفض فرض حظر على الواردات الروسية من الطاقة. لكن الولايات المتحدة هي مصدّرة بحتة للطاقة أي أنها تُنتج كميات نفط وغاز أكثر من حاجتها الاستهلاكية، حسبما ذكّر بايدن. وأوضح "يمكننا اتخاذ هذا القرار فيما لا يستطيع آخرون". وتابع "لكننا نعمل بشكل وثيق مع أوروبا وشركائنا لوضع استراتيجية على المدى الطويل من أجل تخفيف اعتمادهم على الطاقة الروسية". وأضاف الرئيس الأمريكي "نبقى متّحدين في نيّتنا مواصلة ممارسة ضغط متزايد على بوتين وعلى آلته الحربية."

يشار إلى أنه قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، شهدت أسعار النفط ارتفاعا وذلك بسبب تزايد الطلب مع تعافي العالم من جائحة كورونا، بيد أن الطلب المتنامي واجه تباطؤا في زيادة الإمدادات من الدول المنتجة. وعلى وقع الحرب في أوكرانيا وما تلا ذلك من مخاوف من نشوب المزيد من الاضطرابات، ارتفعت أسعار النفط أكثر حيث تجاوز سعر "خام برنت "139 دولارا للبرميل ليقترب من مستواه القياسي البالغ 147.50 والمسجل عام 2008 الذي يعد أعلى مستوى لأسعار النفط. وفي هذا السياق، توقع معهد أكسفورد لدراسات الطاقة أن يتجاوز متوسط سعر البرميل حاجز الـ 116 دولارا فيما يظهر جليا أن هذه الزيادة في الأسعار تصب في صالح روسيا وتمولها، لكنها في الوقت نفسه تؤثر سلبا على اقتصادات الدول الغربية. وفي ظل هذه المعطيات، بات من الملح للغاية البحث عن بدائل للنفط الروسي وكذلك طرق لمواجهة أي ارتفاع لأسعار الطاقة إزاء ذلك. ومن أجل حل إشكالية التقليل من الاعتماد على النفط الروسي وزيادة الإنتاج دون التسبب في ارتفاع في أسعار الطاقة، فإن الأمر يقع على عاتق السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، إذ يرى الخبراء أن السعودية وجارتها الإمارات التي تعد ثالث أكبر منتج للنفط الخام في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، يمكنهما ضخ المزيد من إمدادات النفط. وفي هذا الصدد قالت كارين يونغ، مديرة "برنامج الاقتصاد والطاقة" في معهد الشرق الأوسط بواشنطن، إنه من الصعب أن يحل النفط السعودي والإماراتي محل النفط الروسي بشكل سريع. وفي مقابلة معDW ، قالت إن "زيادة الإنتاج النفطي لا تعني بالضرورة وبشكل مباشر زيادة الصادرات النفطية إلى أوروبا لأنه لا يمكن إعادة توجيه ظروف أسواق النفط بهذه

السهولة". ورأت يونغ أن الفارق الذي قد تحدثه زيادة إنتاج النفط السعودي سوف يتمثل في خفض الأسعار. وهنا تجدر الاشارة الى أن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن قد طلبت من السعودية والإمارات ضخ المزيد من انتاجهما النفطي للحد من زيادة الأسعار وذلك في منتصف فبراير/ شباط الماضي قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، بيد أن الرياض وأبوظبي ترفضان الأمر.

8 – اسرائيل ودول الخليج في الأزمة:

لم يكد يجف حبر التوقيع على اتفاق تطبيع العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة واسرائيل حتى وقع البلدان على إتفاقية هامة في مجال نقل وتسويق النفط. فقد وقع الفريقان اتفاقا مبدئيا يتعلق بشحن النفط الخام والمنتجات النفطية القادمة من دولة الإمارات، ثالث أكبر منتج للنفط في أوبك، إلى الأسواق الأوروبية عبر خط أنابيب للنفط في إسرائيل يربط بين البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، وليس عبر قناة السويس أو خط أنابيب سوميد المصري. فقد وقعت شركة خطوط الأنابيب الأوروبية الآسيوية (EAPC) الحكومية الإسرائيلية وشركة MED–RED Land Bridge Ltd ومقرها الإمارات العربية المتحدة مذكرة تفاهم للتعاون في مجال نقل النفط الخام والمنتجات النفطية من الخليج إلى الأسواق الغربية عبر خط أنابيب لنقل النفط بين مدينة إيلات على البحر الأحمر وميناء عسقلان على البحر المتوسط. وكان خط الأنابيب الذي بني في الستينيات من القرن الماضي يهدف إلى نقل النفط الخام من الدول المنتجة للنفط في الخليج إلى الأسواق الأوروبية. وقامت إسرائيل ببناء الخط بالاشتراك مع إيران خلال عهد الشاه عام 1968 لكن الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 مثلت نهاية الشراكة وأصبح البلدان في حالة عداء مستحكم وقامت اسرائيل لاحقاً بتأميم الخط. وفي عام 2016 أمرت محكمة سويسرية إسرائيل بدفع 1.1 مليار دولار أمريكي إلى إيران بالإضافة إلى الفوائد المترتبة على المبلغ لكن إسرائيل ترفض دفع المبلغ متذرعة بقانون اسرائيلي يمنع "المتاجرة مع العدو." وبحسب موقع بلومبيرغ الإخباري يعامل الجيش والمسؤولون الإسرائيليون المعلومات المتعلقة بما يتم نقله عبر خط الأنابيب على أنها سرية للغاية. وقالت شركة خطوط الأنابيب الأوروبية الآسيوية في بيان نقلته رويترز " أنها تجري مفاوضات متقدمة مع لاعبين رئيسيين في الغرب والشرق لابرام اتفاقيات خدمة طويلة الأجل معهم." وقال رئيس الشركة ايريز كالفون إن الاتفاقية "ستزيد من حجم تعامل الشركة مع اللاعبين الإقليميين

والدوليين وهي بلا شك تعتبر في غاية الاهمية من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية لإسرائيل لأن الاتفاقية تتضمن استثمارات مشتركة على المدى الطويل." وقال مصدر مطلع على الصفقة لرويترز إنه إذا تحولت الصفقة الأولية إلى اتفاق نهائي، فقد تصل قيمتها إلى 800 مليون دولار على مدى عدة سنوات. وقال المصدر إن إمدادات الخام قد تبدأ بالتدفق اعتباراً من بداية العام المقبل. ولا تقتصر الاتفاقية على نقل النفط الاماراتي والمشتقات النفطية القادمة من الامارات الى الأسواق الاوروبية والغربية بل ايضا تشمل إمكانية نقل نفط دول أخرى إلى القارة الأوروبية. كما تشمل الاتفاقية إمكانية نقل النفط القادم من دول حوض البحر الاسود والمتوسط باتجاه الاسواق الآسيوية ما يختصر الوقت والنفقات والتعقيدات الناجمة عن مرور شحنات النفط عبر قناة السويس. ونقلت صحيفة هآرتس الاسرائيلية عن مسؤول في الشركة قوله إن المفاوضات بين الشركة وشركاء في الشرق والشرق قد بلغت مرحلة متقدمة لإبرام اتفاقيات طويلة الاجل معهم. وتبلغ طاقة خط الأنابيب الذي يبلغ طوله 254 كيلو مترا نحو 600 ألف برميل يوميا وهو عبارة عن خطين واحد قطره نحو متر ومخصص لنقل النفط الخام وآخر بقطر 36 بوصة مخصص لنقل المشتقات النفطية. أما خزانات النفط الواقعة في ميناء عسقلان على البحر المتوسط فتبلغ طاقتها نحو 23 مليون برميل. ومعظم النفط القادم من دول الخليج نحو الأسواق الأوروبية يمر إما عبر قناة السويس أو عبر خط الانابيب المصري سوميد الذي تبلغ طاقته نحو مليونين ونصف المليون برميل يومياً. والجدير بالذكر أن ناقلات النفط العملاقة لا تستطيع المرور عبر قناة السويس بالتالي إما تفرغ كل حمولاتها في مرفأ عين السخنة النفطي على البحر الاحمر ليجري ضخه عبر انبوب سوميد إلى مرفأ الاسكندرية على البحر المتوسط ويعاد تحميله في ناقلات النفط لينقل الى الأسواق الأوروبية. أما الخيار الأخر فهو تفريغ جزء من الحمولة في عين السخنة بحيث تستطيع الناقلة المرور عبر قناة السويس. ورغم أن دول الخليج ومن بينها الامارات تملك نصف أسهم خط أنابيب سوميد البالغ طوله 320 كيلو متراً ويعمل حالياً بربع طاقته بسبب تراجع الطلب على النفط، إلا أن إبرام الامارات هذا الاتفاق مع اسرائيل قد يلحق الضرر بمصالح مصر الاقتصادية وستتأثر عائدات قناة السويس سلباً عندما يبدأ النفط الإماراتي وغيره بالتدفق عبر الأنبوب الاسرائيلي نحو الأسواق الأوروبية فهل هذا يفسر عدم حماس القاهرة للغزل المتسارع بين الإمارات وإسرائيل؟.

واقعاً تمتد تداعيات التطبيع بين الإمارات والبحرين وإسرائيل لتطال مصالح دول أخرى مثل مصر، وتؤثر على مصالحها الاقتصادية بشكل سلبي، إذ تعتزم إسرائيل أن تقترح على دولة الإمارات بناء ممر برّي يربط بينها وبين دول الخليج، بما فيها المملكة السعودية، حسب صحيفة "غلوبس" الإسرائيلية المختصة بالشأن الاقتصادي. وقالت الصحيفة على موقعها الإلكتروني إن "تل أبيب ستعرض على أبو ظبي، بناء ممر بري يربط بين إسرائيل ودول الخليج، ليكون حلقة وصل لنقل نفط الخليج وغازه إلى دول أوروبا وأمريكا الشمالية"، مشيرة إلى أنّ "السعودية سيكون لها محطة ضمن الممر، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية علنية بينها وبين إسرائيل." وسيُنقل النفط والغاز الطبيعي عبر الأنابيب من دول الخليج إلى مدينة إيلات جنوبي فلسطين ثمّ إلى مدينة عسقلان، جنوب غرب كيان الاحتلال، لنقلها إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. واحتوى توقيع اتفاقية التطبيع بين إسرائيل والإمارات، على إشارة ضمنية إلى المشروع، إذ نص الاتفاق على مادة تقول إن "الأطراف ستعزز وتطور التعاون في المشاريع بمجال الطاقة، بما في ذلك أنظمة النقل الإقليمية بهدف زيادة أمن الطاقة"، بحسب الصحيفة. ويهدف هذا المشروع إلى تقليل وقت نقل النفط والغاز الطبيعي ونواتج التقطير من المملكة السعودية ودول الخليج إلى الغرب. ووفقاً للتقديرات التي سُمعت في المناقشات بشأن المشروع، فإنه سيدر عائدات تصل إلى مئات الملايين من الدولارات سنوياً للحكومة الإسرائيلية. وبحسب الصحيفة الإسرائيلية، فإنه بالنسبة إلى دول الخليج، يتمتع المشروع بميزة استراتيجية، إذ إنّ إنشاء طريق بري سيجعل من الممكن تقليل استخدام الطريق البحري لتصدير النفط إلى الغرب الخطير بسبب الوجود الإيراني واليمني في "مضيق هرمز"، بالإضافة إلى خطر هجمات القراصنة من الصومال في منطقة مدخل البحر الأحمر. ومن هنا، تظهر آثار المشروع السلبية على مصر، على الرغم من كونها حليفة استراتيجية للإمارات، وهو ما يمكن اعتباره طعنة في الظهر، من أبو ظبي للقاهرة، إذ يشكل الأمر انحيازاً واضحاً إلى المصالح الإسرائيلية على حساب مصر، إذ سيتوقف مرور النفط عبر قناة السويس وسينتقل سداد عبور السفن عبر القناة المصرية، ليمر عبر إسرائيل بدلاً منها، فتكسب الأخيرة عائدات المشروع المالية. ولطالما حلمت مصر بأن تكون بلداً مصدراً للغاز إلى أوروبا، إذ سبق أن وقعت مع اليونان اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين، لكن الأمر لن يستمر طويلاً، بخاصة بعد الاتفاقية التي وُقعت بين تركيا وليبيا، وعدم اعتراف تركيا بغيرها. وفي مؤتمر صحفي مشترك بين وزير الخارجية المصري سامح شكري مع نظيره اليوناني في القاهرة، قال: "إن

الاتفاق يفتح آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي مع اليونان وجرى توقيعه بعد استيفاء كل جوانبه." وفي هذا الشأن، كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد صرح سابقاً، بأن ما يسمى اتفاقية ترسيم مناطق الصلاحية البحرية بين مصر واليونان لا قيمة لها، مشيراً في الوقت ذاته، إلى التزام بلاده الاتفاق المبرم مع حكومة الوفاق المعترف بها دولياً في ليبيا، بحسب وكالة أنباء الأناضول. وأعلنت وزارة الخارجية التركية رفضها للاتفاقية، لأنها تنتهك الجرف القاري التركي، وأكدت أن أنقرة لن تسمح لأي أنشطة ضمن المنطقة المذكورة، وستواصل بلا شك الدفاع عن الحقوق المشروعة لتركيا وللقبارصة الأتراك شرقي المتوسط. وعلى الرغم من كل تلك الإشارات وخسارة مصر، فإن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي رفض توصيات وزارة الخارجية وجهاز المخابرات العامة المصرية اللذين يضغطان عليه لقبول الاتفاق البحري بين تركيا وليبيا في هدوء، إذ سيمنح القاهرة امتيازاً بحرياً ضخماً في المفاوضات البحرية المتعثرة مع اليونان، بحسب تصريحات مسؤول مصري .

على الجانب الآخر، قالت مصادر مطلعة إن السعودية ترسل كميات كبيرة من النفط الخام لتخزينها في المستودعات بمصر، استعداداً لبدء زيادة الصادرات السعودية من النفط إلى أوروبا قبل عدة أشهر، وذلك في ظل الانخفاض المستمر في أسعار النفط، وهو ما يعني أن السعودية تُصدِّر نفطها عبر مصر، وذلك ما ستفقده القاهرة بسبب المخطط الإسرائيلي. وبحسب بيانات وكالة بلومبرج للأنباء، صدَّرت المملكة العربية السعودية نحو 1.3 مليون برميل يومياً إلى مصر، وهو أعلى مستوى في ثلاث سنوات على الأقل، للتخزين المسبق للخام لإعادة التصدير إلى أوروبا. وبحسب بيانات تتبع السفن، حمَّلت المملكة العديد من الناقلات العملاقة التي استأجرتها في وقت سابق لتعزيز قدرتها على زيادة الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الرياض الأسابيع القليلة الماضية لنقل كميات كبيرة من الخام إلى مخازن في مصر، وهي نقطة انطلاق للسوق الأوروبية. وتؤشر هذه المعطيات على مدى أهمية أن تكون مصر المحطة الوسطى بين السعودية وأوروبا، لكن بعد الاتفاقية بين الإمارات وإسرائيل، ستقف مصر متفرجة على تصدير النفط والغاز إلى أوروبا، وقد خسرت باتفاقية التطبيع كل ما كان لديها.

في سياق متصل، يقول المحلل السياسي لصحيفة هآرتس الإسرائيلية تسفي بارئيل إنه "يوجد ما يدعو للقلق بالنسبة إلى مصر من الاتفاق الإسرائيلي–الإماراتي، إذ تمسك مصر بملفات هامة للغاية بشكل حصري

تعطيها ثقلاً ووزناً دولياً، وتخشى أن تسحب منها." ويضيف: "مصر تعد أهم دولة فيما يتعلق بالصراع بين إسرائيل وحركة حماس في غزة، كما تعد وسيطاً في العلاقات بين إسرائيل ودول عربية مختلفة، وهذا ما زاد خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، وما دفع تل أبيب إلى تقديم مساعدات عسكرية لمصر، في حين استفادت أيضاً من احتضان الرئيس الأمريكي لها." ويشير إلى أن السلام بين الإمارات وإسرائيل من شأنه أن ينقل مركز الثقل من القاهرة إلى الخليج وأن يساهم في تقليص نفوذ مصر وأهميتها، بخاصة مع انضمام دول خليجية أخرى إلى قطار التطبيع. ويرى المحلل السياسي أن الخشية في مصر هي أن يصبح محمد بن زايد الأقرب إلى الإسرائيليين والأمريكيين ويسحب البساط من تحت اقدام السيسي.

من جانب آخر، تشير صحيفة معآريف الإسرائيلية الى ان "مصر تفقد الكثير من قدرتها على التأثير مقابل إسرائيل، إذ إن اللاعبين العرب الجدد سيتسابقون فيما بينهم على من سيدعم الفلسطينيين، وقد ينتقل التأثير فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية من مصر إلى الخليج في ظل الجمود الذي يعتري المشهد حالياً." وتتوقع الصحيفة أن "قدوم المصلين المسلمين للصلاة في المسجد الأقصى عن طريق الإمارات سيزيد من قوة الإمارات ونفوذها في الوطن العربي على حساب مصر."

9 – خاتمة:

لقد عرفت إسرائيل كيف تستغلّ غالبية الأزمات الدولية بجدارة، فمع كلّ أزمة أو حرب أو نزاع تبدأ حساباتها الهادئة: كيف يمكن أن تحصد مناجلها غلّة أيّ صراع؟

لقد حصل ذلك حين قفزت إسرائيل نحو الاضطراب الذي حدث في الإقليم العربي وأصبح ربحاً صافياً في جيبها، لجهة إضعاف وإنهاك كلّ الدول العربية، وإخراجها من دائرة الصراع معها. ثمّ ركبت إسرائيل على أجنحة الصراع الشيعي السنّيّ المصطنع، لتصبح في متن تحالف شرق أوسطيّ سنّيّ وليس على هامشه. لكن يبدو الأمر مختلفاً هذه المرّة. إذ اكتشفت تل أبيب أنّ قضيّتها الوجودية المزعومة التي أشغلت بها الكون، وهي الملفّ النووي الإيراني، قضية هامشية أمام قضايا عالمية، وأمام غزو روسيا لأوكرانيا، فلم يعد باستطاعتها تقمّص دور الحيادية أكثر من ذلك. وليس هذا فقط، فإسرائيل وجدت نفسها بين فكّي كمّاشة، إذ إنّها تتعرّض لضغوطات أميركية من أجل إدانة الغزو الروسي في مجلس الأمن، وهي فعلت ذلك، وفي الوقت

نفسه تخشى استشاطة غضب الدبّ الروسي عليها، وهو غضب مكلف جدّاً في حربها على إيران في سورية. فهي من دون شكّ ستُضطرّ إلى المناورة بين "الدبّ الروسي" و"الذئب الأميركي" في ظلّ أزمة عالمية خطِرة. وفي اللحظة التي نشرت فيها إسرائيل إعلان تأييدها لأوكرانيا، أعلنت روسيا أنّها لا تعترف "بسيادة إسرائيل" في هضبة الجولان، التي هي جزء لا ينفصل من سوريا. لذلك لم يكن موحّداً الردّ الإسرائيلي الرسمي على الغزو الروسي لأوكرانيا. فبينما شجب وزير الخارجية مائير لابيد الغزو، اكتفى رئيس مجلس الوزراء نفتالي بينيت بالقول: "هذه لحظات قاسية ومأساوية، وقلبنا مع مواطني أوكرانيا". فيما رأى وزير المال أفيغدور ليبرمان، المقرّب من موسكو، أنّ على "إسرائيل أن تبقى في الظلّ." وأفادت "يديعوت أحرونوت" بأنّ "لابيد أدان تحت غطاء غربي العملية الروسية بشكل واضح. إلا أنّ بينيت كان حذراً من إدخال إسرائيل في صراع لا ربح فيه، وقال إنّ هذه الحرب ليست من شأن الدولة"، وأشارت الصحيفة إلى "مأزق إسرائيل، وهو اما الوقوف إلى جانب الروح الغربية التي احتضنتها إسرائيل منذ نشأتها، أو الانتباه إلى العملاق الروسي الذي يلوح في الأفق على أعتاب إسرائيل، في سوريا." ولذلك تعيش المؤسسة العسكرية والسياسية والعسكرية الإسرائيلية، حالة من القلق من إمكانية تقييد روسيا للنشاطات العسكرية التي تقوم بها تل أبيب في سوريا ودول المنطقة، وذلك من خلال إدخال أسلحة متطوّرة إلى دمشق وطهران لتوثيق العلاقات أكثر مع إيران في ظلّ العملية العسكرية ضدّ أوكرانيا، ولخلق توازن رعب مع الغرب. وتقدّر المؤسسة الإسرائيلية أنّه من أجل أن تردّ موسكو على العقوبات الدولية والأميركية القاسية، قد يمنع بوتين إسرائيل من القيام بعمليّات عسكرية في سورية، وهذا قد يجعل الأمر صعباً عليها في إطار آليّة التنسيق التي تمّ وضعها بين الضبّاط الإسرائيليين والروس.

التقدير الحالي في المؤسسة الإسرائيلية هو أنّ الأحداث الأخيرة قد تدفع روسيا وإيران إلى وضع يقتربان فيه سياسياً وعسكرياً، وقد تدفع العقوبات المفروضة على روسيا بشأن التجارة في مصادر الطاقة بوتين إلى وضع إيران تحت جناحه، والسماح لها من أجل تقريبها منه بالعمل بحرّيّة أكبر في سوريا، وأكثر بكثير ممّا تريده إسرائيل ويمكن أن تحتويه. وبحسب "هآرتس"، هناك مصدر قلق آخر قد ينشأ في حال بدأ الناتو بنشر قوات عسكرية في البحر الأبيض المتوسط، أو في دول المنطقة، وردّ عليه بوتين بنشر أنظمة تعطيل GPS متقدّمة، واستخدام الحرب الإلكترونية والهجمات الإلكترونية من أجل جعل الأمر أكثر صعوبة عليه، فحينئذٍ

ستتعطّل الأنظمة التكنولوجية العسكرية والمدنية في إسرائيل. وأكثر ما تخشاه إسرائيل هو أن يعتبر بايدن أنّ أزمة أوكرانيا كونية والثانية إقليمية، لأنّ ذلك سيجعل الوضع التفاوضي الإيراني في جولات فيينا أفضل من أيّ وقتٍ مضى. وهذا يعني بالملموس أنّ إيران ستخرج جرّاء هذه الأزمة المستفحلة في أوكرانيا باتفاق هو أقرب إلى رؤيتها، ولن تكون "مجبرة" على تقديم تنازلات من أيّ نوعٍ، لا في مجال دورها الإقليمي، ولا في مجال صناعاتها العسكرية الصاروخية، ولا في قيود استردادها لأرصدتها المالية، ولا في مجال سياستها التصديرية النفطية. ولا يمكن، بطبيعة الحال، إغفال صدمة إسرائيل جرّاء تخلّي الولايات المتحدة عن حليفتها أوكرانيا. وفي هذا الإطار، ذكر المحلّل العسكري يوآف ليمور في مقاله أنّ "الدرس الفوري لإسرائيل ولدول المنطقة واضح، وهو أنّها لا يمكن أن تعتمد على الولايات المتحدة، وعليها أن تعتمد على نفسها فقط. فقد رفع بايدن الراية البيضاء باكراً في وجه بوتين حينما قال إنّ بلاده لن ترسل أيّ جندي للدفاع عن أوكرانيا".

الخلاصة، أن الغاز لم يعد يمثل مستقبل إسرائيل الاقتصادي فحسب، ولكنه سيساهم بكل تأكيد في تشكيل مستقبلها السياسي، وربما العسكري. وهو يؤدي دورا مركزيا في السياسة الخارجية الإسرائيلية، وفي التصورات الجيو استراتيجية الإسرائيلية حول مكانة إسرائيل في المنطقة وفي حوض البحر المتوسط. فاتفاقيات الغاز بين إسرائيل وكل من مصر والأردن، ولاحقا خط أنابيب الغاز عبر اليونان سوف يساهمان من وجهة نظرها في تحقيق المصالح التالية:

أولاً، سوف يعزز من مكانة إسرائيل الإقليمية في المنطقة ويحولها إلى دولة طبيعية في اللوحة الإقليمية عبر الاعتراف بها بأنها مصدر للطاقة، ومصدر للاستقرار السياسي في المنطقة من خلال تزويدها الغاز لمصر والأردن.

ثانياً، أصبحت إسرائيل عضواً فاعلاً في منتدى غاز المتوسط، الذي عقد في القاهرة، وهو يعزز علاقات التطبيع بين إسرائيل ودول أخرى، ويعزز من تأثيرها على المنتدى كدولة تشكل مصدرا هاما للطاقة النظيفة، أي الغاز الطبيعي.

ثالثاً، تساهم اتفاقيات الغاز في أداء دور في تحجيم الدور التركي في المنطقة وفي حوض البحر المتوسط.

رابعاً، تساهم اتفاقيات الغاز في تعزيز تبعية مصر والأردن لإسرائيل في مجال الطاقة. وبالنسبة للأردن فإن الاتفاق يعمق التبعية، إذ إنه بالإضافة للغاز تزوّد إسرائيل الأردن بحصة سنوية من الماء وذلك وفق اتفاق السلام بين البلدين.

خامساً، تفتح هذه الاتفاقيات المجال لبدء تعاون بين إسرائيل ودول أخرى في المنطقة في مجال الطاقة وربما في صناعات أخرى.